



تقرير توطين الصناعات في المملكة العربية السعودية

الطيران

الجمارك

الصناعة

معاور التقرير

.07 المبادرات والتشريعات والبرامج الداعمة للصناعة الوطنية

.01 أهمية توطین الصناعات في المملكة

.08 الاستراتيجية الوطنية للصناعة

.02 ارتباط التوطين برؤية السعودية 2030

.09 دور الشركات مع القطاع الخاص في تعزيز التوطين

.03 نسبة التوطين المحققة حتى نهاية 2024م

.10 دعم الابتكار والتقنيات الحديثة في القطاع الصناعي

.04 القطاعات التي شهدت أعلى معدلات توطین

.11 التحديات التي تواجه التوطين والحلول المقترحة

.05 منظومة الصناعة في المملكة/الجهات الحكومية الداعمة لتوطين الصناعات

.06 أبرز جهود المملكة في توطین الصناعات



01

توفير فرص العمل وتقليل البطالة

يؤدي توطين الصناعات إلى خلق فرص عمل جديدة للمواطنين، مما يساهم في خفض معدل البطالة.

تهدف المملكة إلى تقليل نسبة البطالة إلى 7%.

02

تعزيز الاقتصاد الوطني

يسهم توطين الصناعات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للصناعات التحويلية.

من 32 مليار ريال في عام 1974 إلى حوالي 319.5 مليار ريال بنهاية العام 2024م.

03

تعزيز الابتكار والتطور التقني

يدعم توطين الصناعات تطوير القدرات الوطنية في مجالي التصنيع والخدمات، مما يعزز الابتكار والتطور التقني في المملكة.

04

تعزيز الأمن الوطني

يسهم توطين الصناعات العسكرية في تعزيز القدرات الدفاعية للمملكة، مما يعزز الأمن الوطني.

05

تحقيق الاكتفاء الذاتي

يساعد توطين الصناعات في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، كما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

خاصة في المجالات الحيوية مثل الصناعات الدوائية.

06

تحفيز القطاع الخاص

يساهم توطين الصناعات في تحفيز الابتكار داخل القطاع الخاص، من خلال تطوير مهارات وقدرات محلية في مجالي التصنيع والخدمات.

مما يعزز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

أهمية توطين الصناعات في المملكة

تعد مبادرات توطين الصناعات في المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية لتحقيق رؤية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تكمن أهمية توطين الصناعات في عدة جوانب رئيسية:

ارتباط التوطين برؤية السعودية 2030

يرتبط التوطين ارتباطاً وثيقاً برؤية السعودية 2030، حيث يعد من الركائز الأساسية لتحقيق أهداف الرؤية في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة. يتجلى هذا الارتباط في عدة محاور رئيسية:

1. توفير فرص العمل وتقليل البطالة:

- زيادة نسبة مشاركة السعوديين في سوق العمل: تهدف برامج التوطين إلى زيادة نسبة السعوديين العاملين في القطاعات المختلفة، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة.
- إحصاءات التوظيف: بحسب التقارير، بلغ عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص نحو 2.2 مليون، مع ارتفاع معدل القوى العاملة السعودية إلى 52.5%، وتهدف الرؤية إلى الوصول إلى 60% بحلول عام 2030. كما بلغت نسبة التوطين 23%، وسُجّلت معدلات بطالة بنسبة 7.1%، وهي نسبة غير مسبوقة في سوق العمل السعودية، وقريبة من المستهدف لرؤية 2030 وهو 7%.

7.1%

نسبة البطالة ▼

2,200,000

عدد العاملين السعوديين
في القطاع الخاص

23%

نسبة التوطين ▲

2. تعزيز دور القطاع الخاص:

- الشراكة مع القطاع الخاص: تُعتبر برامج التوطين جزءاً من الجهود المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز التنمية الاقتصادية.
- مبادرات القطاع الخاص: أطلقت شركات كبرى مثل "سابك" مبادرات لدعم المستثمرين في المجالات ذات الصلة، بهدف دفع الاستثمار وإيجاد الطلب المحلي.

3. تطوير رأس المال البشري:

- برامج تنمية القدرات البشرية: تركز رؤية 2030 على استثمار الموارد البشرية من خلال تطوير قدرات المواطنين وتحضيرهم لسوق العمل المستقبلي.
- مواءمة التعليم مع متطلبات السوق: تهدف برامج الرؤية إلى تحسين جودة التعليم والتدريب، ومواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، لتمكين المواطنين من المنافسة عالمياً.



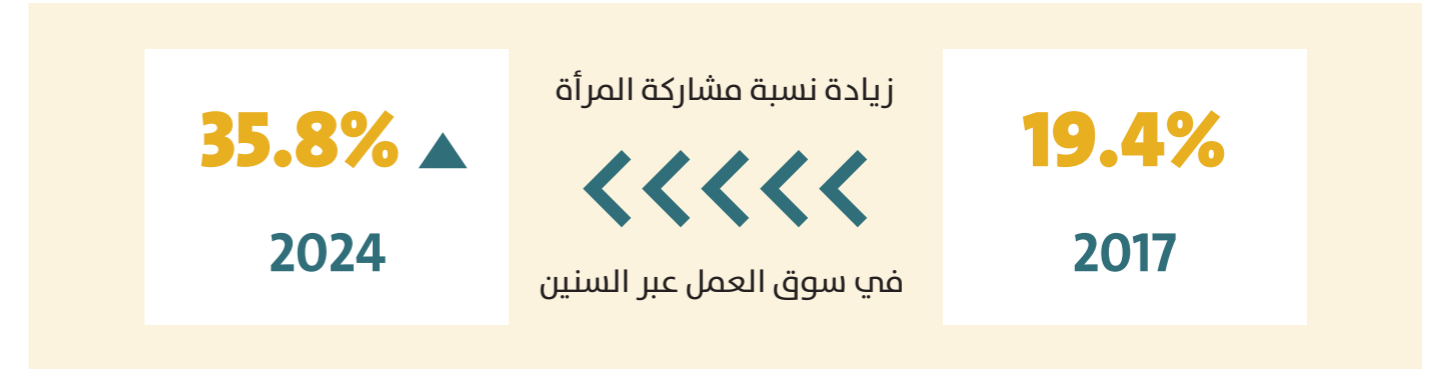
رؤية VISION 2030 المملكة العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA

4. توطين الصناعات:

- تعزيز الفكر الريادي: تسعى المملكة إلى توطين الصناعات كجزء من تحقيق رؤية 2030، وذلك لدعم الفكر الريادي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

5. زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل:

- تمكين المرأة: تهدف برامج التوطين إلى تمكين المرأة السعودية وزيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل، مما يعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة: ارتفعت مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من 19.4% في 2017 إلى 35.8% في 2024.



6. استقطاب المواهب العالمية:

- جذب الكفاءات: تسعى المملكة إلى جذب الكفاءات والمواهب العالمية للمساهمة في تحقيق أهداف الرؤية، وذلك من خلال تحسين بيئة العمل وتوفير الفرص المناسبة.
- تحسين بيئة العمل: تعمل المملكة على تحسين بيئة العمل وتوفير الفرص المناسبة لجذب الكفاءات العالمية.

7. تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط:

- تنويع مصادر الدخل: يساهم التوطين في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير قطاعات جديدة وتوطين الصناعات، مما يقلل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.
- تطوير القطاعات الجديدة: تسعى المملكة إلى تطوير قطاعات جديدة وتوطين الصناعات لتنويع الاقتصاد.

8. تطوير البنية التحتية الرقمية:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية: تسعى المملكة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية لدعم برامج التوطين، مما يساهم في تحسين كفاءة الخدمات وتوفير بيئة عمل متطورة.
- تحسين كفاءة الخدمات: يساهم تعزيز البنية التحتية الرقمية في تحسين كفاءة الخدمات وتوفير بيئة عمل متطورة.

نسبة التوطين المحققة حتى نهاية 2024

حتى نهاية عام 2024، حققت المملكة العربية السعودية تقدمًا ملموسًا في جهود التوطين، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل. فيما يلي بعض الإحصاءات والقرارات البارزة:

1. ارتفاع عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص

وصل عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى 2.4 مليون في عام 2024، مقارنة بـ 1.7 مليون في عام 2018.

زيادة قدرها **700,000** موظف سعودي



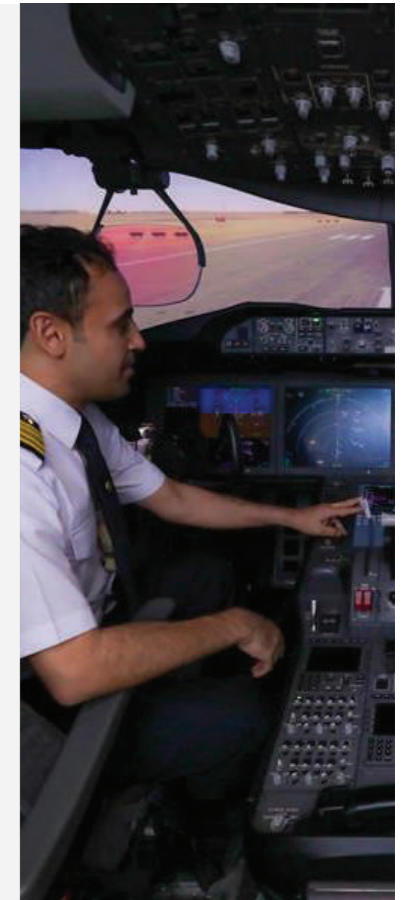
2. توطين مهن الطيران

• المرحلة الأولى 15 مارس 2023 شملت توطين المهن التالية:

60% طيار نقل جوي
100% مساعد طيار، مراقب جوي، مراحل جوي
50% مضيف طيران

• المرحلة الثانية من 4 مارس شملت توطين المهن التالية:

70% طيار نقل جوي
60% مضيف طيران



3. توطين 269 مهنة في قطاعات مختلفة

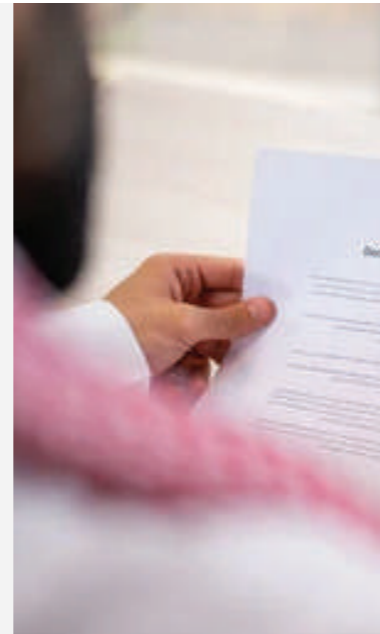
أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قرارات لتوطين 269 مهنة في قطاعات مختلفة، بالشراكة مع وزارات الصحة، التجارة، البلديات والإسكان. شملت هذه القرارات مهن طب الأسنان، الصيدلة، المحاسبة، والمهنة الفنية الهندسية، بهدف توفير فرص عمل محفزة ومنتجة للمواطنين والمواطنات في مختلف مناطق المملكة.



توطين **269** مهنة في قطاعات مختلفة

4. توطين مهن الترجمة والسكرتارية وإدخال البيانات وأمناء المخزون

تم توطين مهن الترجمة، السكرتارية، إدخال البيانات، وأمناء المخزون بنسبة 100%، مما يعني حصر العمل في هذه الوظائف على السعوديين بالكامل.



توطين مهن الترجمة، السكرتارية وإدخال البيانات، وأمناء المخزون **100%**

5. توطين وظائف قطاع النقل

تم توطين 29 ألف وظيفة في قطاع النقل حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024، مع ارتفاع نسبة المحتوى المحلي من 39% إلى 50% خلال العام نفسه.



توطين **29,000** وظيفة في قطاع النقل

القطاعات التي شهدت أعلى معدلات توظيف

تُظهر بيانات سوق العمل في المملكة العربية السعودية أن بعض القطاعات حققت نسب توظيف مرتفعة، مما يعكس جهود المملكة في تعزيز مشاركة المواطنين في مختلف المجالات. فيما يلي أبرز القطاعات التي شهدت أعلى معدلات توظيف:

1

القطاع المالي والتأمين

تجاوزت نسبة التوظيف في هذا القطاع

83%

مما يجعله من **أعلى القطاعات** في توظيف السعوديين

2

قطاع التعدين

سجل هذا القطاع نسب توظيف تقارب

63%

مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية في الصناعات التعدينية

3

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

بلغت نسبة التوظيف حوالي

58%

مما يعكس جهوداً واضحة في تمكين الكفاءات الوطنية في هذا القطاع الحيوي

4

قطاع التشييد والبناء

شهد هذا القطاع نسبة توظيف بلغت

35%

مع **زيادة ملحوظة** في توظيف السعوديين في المشاريع الإنشائية

5

قطاع تجارة الجملة والتجزئة

ارتفعت نسبة التوظيف في هذا القطاع في الربع الأول من عام 2021 إلى الربع الثاني من نفس العام

9% <<<<< **11%**

مع توقعات بزيادة هذه النسبة بعد تطبيق قرارات التوظيف الجديدة

منظومة الصناعة في المملكة الجهات الحكومية الداعمة لتوطين الصناعات

تعمل المملكة العربية السعودية على تعزيز توطين الصناعات من خلال جهود متكاملة لعدة جهات حكومية، تهدف إلى تعزيز المحتوى المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. فيما يلي أبرز هذه الجهات مع المصادر الداعمة:



تسعى الوزارة إلى النهوض بقطاعي الصناعة والتعدين، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ تماشياً مع رؤية المملكة 2030 التي حددت هذين القطاعين كخيارين استراتيجيين لتنويع الاقتصاد الوطني، واستهدفت رفع مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عبر تنفيذ مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتحويل المملكة إلى قوة صناعية وتعدينية رائدة، ومنصة عالمية للخدمات اللوجستية.



بهدف تطوير المدن الصناعية في الجبيل وينبع وتعمل الهيئة على توفير بيئة صناعية متكاملة لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال تطوير البنية التحتية وتنفيذ مشاريع صناعية متنوعة في مجالات مثل البتروكيماويات والطاقة. كما تسعى لتوفير بيئة استثمارية جاذبة وتعزيز التنمية المستدامة.



تتولى مسؤولية تطوير وإدارة المدن الصناعية ومناطق التقنية في المملكة، بهدف تعزيز الاستثمار الصناعي وتوفير بيئة مناسبة للمستثمرين.



تعمل الهيئة على تعزيز المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية، بهدف تعزيز الإمكانات المحلية وتعظيم الفائدة من القوة الشرائية الوطنية لبناء اقتصاد قوي ومستدام.



تعنى الهيئة بزيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية، وتوظيف كافة إمكاناتها الاقتصادية، نحو تحسين كفاءة بيئة التصدير عن طريق وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين، وتشجيع المنتجات السعودية في الأسواق الدولية، والرفع من جودتها التنافسية وتحقيق وصولها إلى الأسواق الدولية بما يعكس مكانة المنتج السعودي، إذ يأتي عمل "الصادرات السعودية" ترجمة لرؤية المملكة 2030م، وتلبية لتطلعات القيادة الرشيدة نحو تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.



تهدف الهيئة إلى تقديم الخدمات الجيولوجية والمساحية في المملكة العربية السعودية. كما تقوم بإجراء الدراسات والبحوث الجيولوجية وتوفير البيانات الجيولوجية اللازمة لدعم عمليات التنمية الاقتصادية والصناعية، بالإضافة إلى توفير الدعم الفني في مجال الموارد الطبيعية، مثل المياه والمعادن والطاقة.

برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات
اللوجستية



يهدف هذا البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، من خلال تطوير قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية.

SIDF
صندوق التنمية الصناعية السعودي

يواصل الصندوق الصناعي نشاطه الريادي في تنمية القطاع الصناعي المحلي ومواكبة التطورات، عبر التكامل مع الجهات الحكومية، وتوسيع نطاق دعمه ليشمل عددًا من القطاعات الواعدة في مجالات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية.

SAUDI EXIM
بنك التصدير والاستيراد السعودي

يهدف إلى تعزيز تنمية الصادرات السعودية غير النفطية وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تقديم حلول ائتمانية لتمويل الصادرات، والضمانات، وتأمين ائتمان الصادرات بمزايا تنافسية، وذلك ضمن أهداف رؤية المملكة 2030 المعنية بزيادة نسبة الصادرات غير النفطية.



يسعى المركز الوطني للتنمية الصناعية إلى الإسهام في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة من خلال استهداف قطاعات صناعية ذات أثر في الاقتصاد الوطني وقيادة الجهود نحو تطوير وتشجيع وتمكين الصناعات تماشيًا مع أهداف رؤية السعودية 2030.

صناعة
سعودية

برنامج صنع في السعودية هو مبادرة وطنية أطلقتها هيئة تنمية الصادرات السعودية كجزء من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ويهدف إلى تحفيز الصناعات الوطنية وتشجيع المستهلكين على شراء السلع المحلية وتنمية وتعزيز صادرات المملكة إلى الأسواق العالمية.

أبرز جهود المملكة في توطين الصناعات

تطوير البنية التحتية للطرق

قامت المملكة بتطبيقات النقل الذكية وتفعيل مبادرات مثل المركز الوطني لسلامة الطرق، بهدف تحسين البنية التحتية وتقليل حوادث السير، مما يدعم الحركة الصناعية والتجارية.

تحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات البنية التحتية

احتلت المملكة المركز الأول عربيًا والعشرين عالميًا في مؤشر البنية التحتية للجودة للتنمية المستدامة لعام 2024، مما يعكس التقدم في تطوير البنية التحتية لدعم الصناعات.

تطوير سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية

منذ إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عام 2019م، أصبحت المملكة لاعبًا رئيسيًا عالميًا في قطاعات الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية. ساهم هذا التطور في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل متعددة، مع التركيز على استخراج الثروات المعدنية المقدر بـ 4.88 تريليون ريال سعودي.

تعزيز دور الهندسة الصناعية في مشاريع البنية التحتية

تسهم الهندسة الصناعية في تحسين العمليات والإنتاجية في مشاريع البنية التحتية، مثل مشروع طريق الحرمين. من خلال تطبيق مبادئ الاستدامة والابتكار، تهدف المملكة إلى تحقيق التميز والريادة في تطوير البنية التحتية.

التركيز على الصناعات الأساسية والتحويلية

تولي المملكة اهتمامًا كبيرًا بتطوير الصناعات البتروكيمياوية، حيث تُعتبر من أكبر منتجي البتروكيمياويات عالميًا عبر شركات مثل سابك وأرامكو. يأتي ذلك ضمن جهود تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.



تعمل المملكة العربية السعودية على تعزيز توطين الصناعات من خلال تطوير البنية التحتية وإنشاء المناطق الصناعية، وذلك عبر عدة جهود ومبادرات تهدف إلى تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. فيما يلي أبرز هذه الجهود:

تعزيز المحتوى المحلي في مختلف القطاعات

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعات في مختلف القطاعات، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية 2030. فيما يلي أمثلة على أبرز هذه الجهود:

سابك
SABIC

مبادرات شركة سابك

تعمل سابك على تعزيز الكفاءات والقدرات الوطنية عبر سلسلة القيمة، وذلك في إطار التزامها بتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

MITSUBISHI
POWER

مبادرات الشركات العالمية

تسهم الشركات العالمية، مثل ميتسوبيشي باور، في دعم توطين الصناعات النظيفة وتعزيز المحتوى المحلي من خلال الاستثمار في الكوادر الوطنية وتزويدها بالمهارات التقنية المتقدمة.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture

مبادرات وزارة البيئة والمياه والزراعة

تسعى الوزارة إلى دعم المحتوى المحلي من خلال مشاريع مثل زراعة أكثر من **5 مليون شجرة** ضمن مبادرة السعودية الخضراء، وإعادة تأهيل **118 ألف هكتار** من الأراضي لتنمية الغطاء النباتي.

نرتقي
Nartaqi

برنامج "نرتقي" من مجموعة السعودية

أطلقت مجموعة السعودية برنامج "نرتقي" لتعزيز وتطوير المحتوى المحلي، مما أدى إلى زيادة نسبة المحتوى المحلي من 19% في عام 2019 إلى حوالي 29% حاليًا.

تحفيز الاستثمار في التصنيع المحلي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الصناعة الوطنية من خلال إطلاق المبادرات والتشريعات والبرامج، وذلك بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي وتطوير القطاع الصناعي بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030. ومن أبرزها:

01 الاستراتيجية الوطنية للصناعة:

في يناير 2025، أعلنت وزارتا "الصناعة والثروة المعدنية" و"الاستثمار" عن تخصيص 10 مليارات ريال لتفعيل الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي. تهدف هذه الحوافز إلى تمكين الاستثمارات الصناعية وتحفيز نموها، مع تغطية تصل إلى 35% من الاستثمار الأولي وبتد أقصى 50 مليون ريال لكل مشروع مؤهل.

02 مبادرة تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في قطاع الصناعة:

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير واعتماد وثيقة حوكمة القطاع الصناعي، وتوطين القطاعات الواعدة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للصناعة، مما يسهم في تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع الصناعي.

03 مبادرة تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في قطاع الصناعة:

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير واعتماد وثيقة حوكمة القطاع الصناعي، وتوطين القطاعات الواعدة المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للصناعة، مما يسهم في تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع الصناعي.

04 نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية:

يهدف هذا النظام إلى حماية وتشجيع الصناعات الوطنية من خلال تقديم تسهيلات وحوافز للمستثمرين في القطاع الصناعي، مما يسهم في تعزيز التنافسية ودعم المنتجات المحلية.

05 برنامج مصانع المستقبل:

يهدف هذا البرنامج إلى تحويل 4,000 مصنع إلى الاعتماد على التقنيات المتقدمة بحلول عام 2030. وقد تم تقديم حوافز مالية لأكثر من 490 مصنعاً ضمن هذا البرنامج لتعزيز التحول الرقمي في القطاع الصناعي.

تحفيز الاستثمار في التصنيع المحلي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحفيز الاستثمار في التصنيع المحلي وتوطين الصناعات من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج الاستراتيجية. فيما يلي أبرز هذه الجهود:

مبادرة "تحفيز الصناعة المحلية"

أطلقت وزارة الصناعة والثروة المعدنية هذه المبادرة بهدف تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي ورفع نسبة المحتوى المحلي.



برنامج "نساند" من شركة سابك

يُعد هذا البرنامج أول محرك توظيف متكامل في سابك، حيث يهدف إلى تحفيز جهود تطوير المحتوى المحلي وتمكين الاستثمار في القطاع الصناعي.



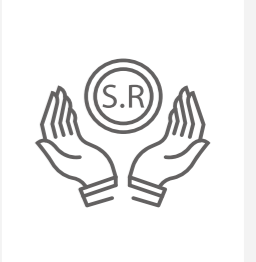
برنامج تنمية المحتوى المحلي

يهدف هذا البرنامج إلى رفع مساهمة الصندوق وشركائه التابعة في المحتوى المحلي لتصل إلى 60% بنهاية عام 2025، ودعم القطاع الخاص وتمكينه.



زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

في عام 2023، جذبت المملكة استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 25.6 مليار دولار، متجاوزة الهدف المحدد، مع تركيز هذه الاستثمارات في قطاعات التصنيع والمالية، والتأمين، والبناء، والتجارة.



الاستراتيجية الوطنية للصناعة

تسعى الاستراتيجية الوطنية للصناعة في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الطموحة لتعزيز القطاع الصناعي وتطويره. بالإضافة إلى الأهداف المذكورة سابقاً، تشمل الأهداف الإضافية ما يلي:

خفض العجز في الميزان التجاري الصناعي

تهدف الاستراتيجية إلى تقليل العجز في الميزان التجاري الصناعي بأكثر من 80%، مما يعزز من توازن التجارة الخارجية للمملكة.

زيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة

تسعى الاستراتيجية إلى رفع نسبة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة من 0.6% من إجمالي الصادرات في عام 2020 إلى 32%، مما يعكس توجه المملكة نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

تطوير نموذج حوكمة للقطاع الصناعي

تم تطوير نموذج حوكمة للقطاع الصناعي من خلال تشكيل اللجنة العليا للصناعة برئاسة ولي العهد رئيس مجلس، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وتشكيل المجلس الصناعي بمشاركة القطاع الخاص.

تعزيز التكامل الإقليمي لسلاسل القيمة

تسعى الاستراتيجية إلى قيادة التكامل الإقليمي الصناعي لسلاسل القيمة، والاستفادة من مواطن القوة في الاقتصاد السعودي لتحقيق الريادة العالمية في مجموعة من السلع المختارة.

الاستثمار في التقنيات الجديدة

تركز الاستراتيجية على الاستثمار في التقنيات الجديدة الواعدة، مما يعزز من تنافسية القطاع الصناعي ويواكب التطورات التقنية العالمية.

زيادة عدد المصانع

تستهدف الاستراتيجية زيادة عدد المصانع في المملكة إلى نحو 36,000 مصنع بحلول عام 2035، مما يعكس نمواً كبيراً في القطاع الصناعي.

تطوير البنية التحتية الصناعية

رصدت المملكة ميزانية تصل إلى 68 مليار ريال لتطوير القطاع، منها 51 مليار ريال لتطوير البنية التحتية الصناعية، مما يساهم في تحسين البيئة الاستثمارية.

استحداث وظائف نوعية

تهدف الاستراتيجية إلى خلق عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة في القطاع الصناعي، مما يوفر فرص عمل مجدية للمواطنين.

تعزيز المحتوى المحلي

تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز المحتوى المحلي في القطاعات النفطية وغير النفطية، مما يدعم المنتجات الوطنية ويعزز التوطين.

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتضمن الاستراتيجية حوافز لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من دورها في الاقتصاد الوطني ويساهم في تنويع القاعدة الصناعية.

القطاعات الصناعية المستهدفة

تركز الاستراتيجية الوطنية للصناعة في المملكة العربية السعودية على 12 قطاعًا فرعيًا بهدف تنويع الاقتصاد الصناعي وتعزيز النمو المستدام. تستهدف هذه الاستراتيجية أكثر من 800 فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال سعودي، مما يسهم في مضاعفة الناتج

المحلي الصناعي بنحو ثلاث مرات ومضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030.

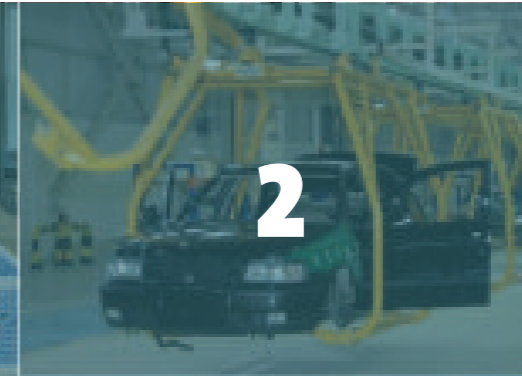
صناعة الطائرات

تطوير قدرات المملكة في تصنيع الطائرات ومكوناتها.



صناعة السيارات

تعزيز إنتاج السيارات وقطع الغيار محليًا.



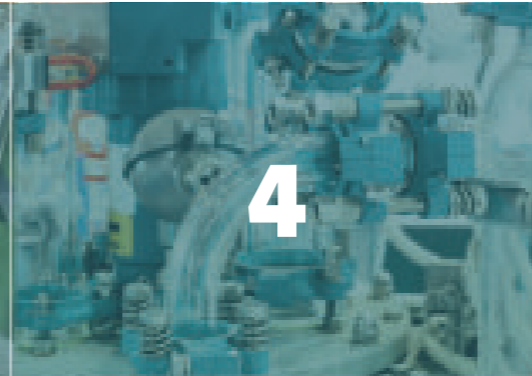
الصناعات الدوائية

توسيع نطاق إنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية.



الصناعات الكيماوية المتخصصة

إنتاج مواد كيميائية ذات قيمة مضافة عالية.



الصناعات الغذائية

تعزيز إنتاج وتصدير المنتجات الغذائية.



صناعة الآلات والمعدات الثقيلة

تصنيع المعدات والآلات الثقيلة.



صناعة الإلكترونيات

تطوير قدرات المملكة في إنتاج الأجهزة الإلكترونية.



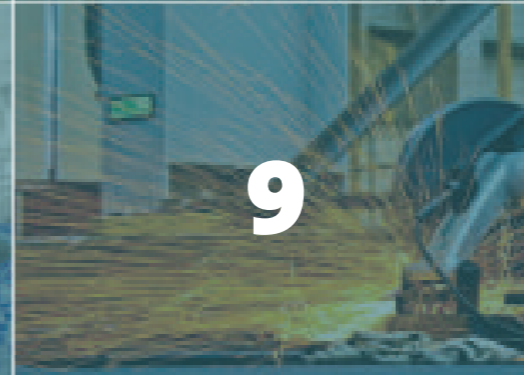
صناعة الطاقة المتجددة

تصنيع مكونات الطاقة الشمسية والرياح.



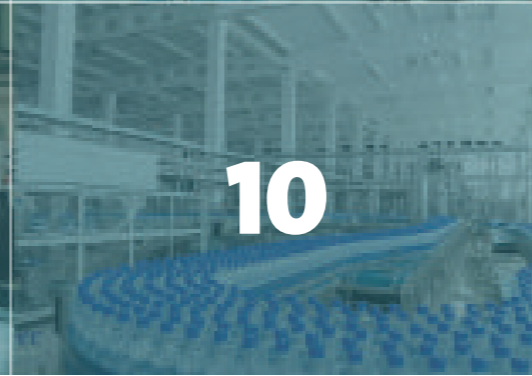
صناعة المعادن

تطوير قطاع التعدين ومعالجة المعادن.



صناعة البلاستيك والمطاط

إنتاج منتجات بلاستيكية ومطاطية متنوعة.



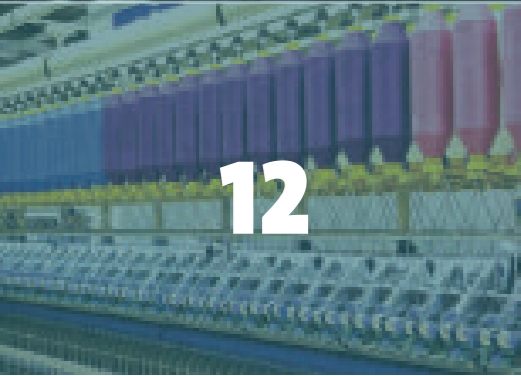
صناعة الورق والتغليف

تعزيز إنتاج الورق ومواد التغليف.



صناعة المنسوجات والملابس

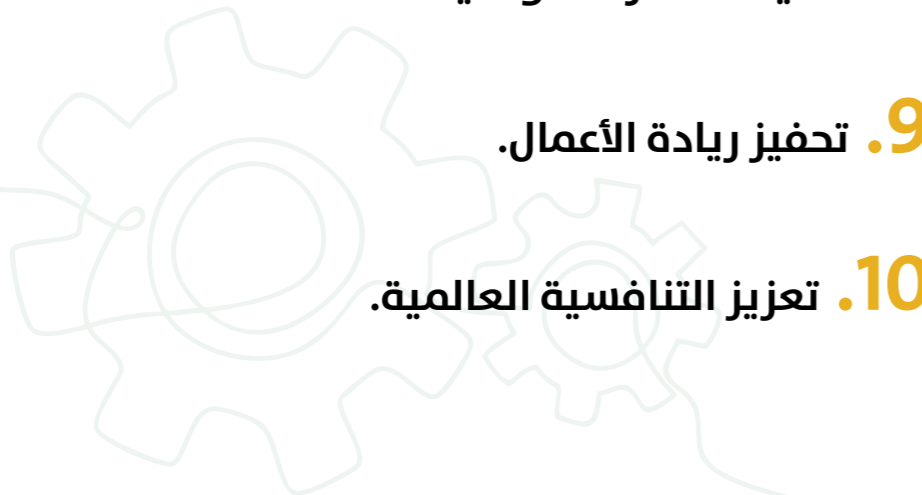
تطوير قطاع النسيج والملابس الجاهزة.



دور الشركات مع القطاع الخاص في تعزيز التوطين

تلعب الشركات مع القطاع الخاص دوراً حيوياً في تعزيز التوطين في المملكة العربية السعودية، حيث تساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وزيادة مشاركة المواطنين في سوق العمل. فيما يلي أبرز أدوار هذه الشركات:

1. تسريع نمو الاستثمارات المحلية.
2. تحقيق الاستفادة الاقتصادية.
3. زيادة المحتوى المحلي.
4. إطلاق منصات مشتركة.
5. ضخ استثمارات ضخمة في الاقتصاد الوطني.
6. تطوير البنية التحتية.
7. تعزيز الابتكار والتقنية.
8. تنمية المهارات الوطنية.
9. تحفيز ريادة الأعمال.
10. تعزيز التنافسية العالمية.



دعم الابتكار والتقنيات الحديثة في القطاع الصناعي

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الابتكار وتبني التقنيات الحديثة في القطاع الصناعي، وذلك من خلال عدة مبادرات وجهود استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني. فيما يلي أبرز هذه الجهود:

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (كاكست)

حققت "كاكست" قفزات نوعية في قطاع البحث والتطوير والابتكار، مما يعزز مكانة المملكة وتنافسيتهما عالمياً.

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)

يهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز لوجستي عالمي، مستفيداً من موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية.

هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار

أطلقت الهيئة عددًا من المبادرات الداعمة للمنظومة البحثية والابتكارية في المملكة، بهدف إيجاد حلول مبتكرة تنسجم مع الاتجاهات العالمية.

تطوير الاقتصاد المعرفي

تعمل المملكة على تعزيز الاقتصاد المعرفي كأحد ركائز رؤية 2030، بهدف تنويع الاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

تطوير سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية في الصناعات العسكرية

تسعى السعودية إلى تعزيز قدراتها الصناعية في القطاع العسكري من خلال مشروع سلاسل الإمداد، الذي يهدف إلى توطيد ما يزيد عن 50% من الإنفاق الحكومي على المعدات والخدمات العسكرية بحلول عام 2030، متضمناً 76 فرصة استثمارية بقيمة 270

مليار ريال.

Signing the Agreement with 3 local manufacturers and two laboratories with global accreditation in the Kingdom with a total estimated value of USD 26 Million.



التحول الرقمي

تسعى المملكة إلى تعزيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات، مما يساهم في تحسين الكفاءة وتبني التقنيات الحديثة في القطاع الصناعي.

دعم التقنيات الناشئة

تعمل المملكة على تبني حلول نوعية لدعم مستقبل الحكومة الرقمية، مما يعزز من استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الصناعي.

شراكات استراتيجية مع شركات عالمية

تعمل المملكة على تعزيز التحول الرقمي من خلال شراكات مع شركات تقنية رائدة مثل "Dell Technologies"، التي ساهمت في توطيد الإنتاج، وتبني الذكاء الاصطناعي، مما يعزز مكانة المملكة في مجال الابتكار التقني.

إقامة معارض تقنية لتعزيز الابتكار

استضافت المملكة فعاليات مثل معرض LEAP 2025 في الرياض، وهو أحد أكبر التجمعات التقنية عالمياً، حيث عُرضت أحدث الابتكارات في مجالات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتقنيات الصناعية المتقدمة. يُعد هذا المعرض منصة استراتيجية لتعزيز تبني التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات، خصوصاً القطاع الصناعي، مما يدعم توجه المملكة نحو التحول الرقمي والابتكار الصناعي المستدام.

التحديات التي تواجه التوطين والحلول المقترحة

الحلول المقترحة	أبرز التحديات
<p>1. تطوير برامج تدريبية متخصصة: إطلاق برامج تدريبية تستهدف تزويد السعوديين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، مع التركيز على القطاعات التي تعاني من نقص في الكفاءات.</p>	<p>1. نقص المهارات والخبرات: يعاني بعض القطاعات من نقص في الكفاءات المحلية المؤهلة، مما يدفع الشركات إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية.</p>
<p>2. تحفيز القطاع الخاص: تقديم حوافز للشركات التي تلتزم بتوظيف وتدريب السعوديين، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي.</p>	<p>2. مقاومة القطاع الخاص: بعض منشآت القطاع الخاص تتردد في توظيف السعوديين بسبب تصورات تتعلق بتكاليف التدريب والتأهيل.</p>
<p>3. تبسيط الإجراءات الإدارية: تسهيل وتبسيط السياسات الحكومية المتعلقة بالتوطين لتشجيع المؤسسات على الامتثال دون تعقيدات بيروقراطية.</p>	<p>3. تجديد التشريعات ومواكبة التطلعات: يشكل التحديث في الأنظمة مساحة للتطوير، ويدفع بعض الشركات إلى إعادة موازنة استراتيجيات التوظيف بما يتماشى مع مستهدفات التوطين.</p>
<p>4. تطوير بيئة العمل: تحسين ظروف العمل وتوفير بيئة عمل جاذبة للسعوديين، مع التركيز على تطوير المرافق وتقديم مزايا إضافية لتعزيز الولاء الوظيفي.</p>	<p>4. ضعف بيئة العمل في بعض القطاعات: بيئة العمل غير الجاذبة أو غير الملائمة قد تثني السعوديين عن الالتحاق ببعض الوظائف، خاصة في القطاعات الحرفية أو اليدوية.</p>
<p>5. تقديم حوافز للشركات الملتزمة بالتوطين: منح مزايا ضريبية أو تسهيلات تمويلية للشركات التي تحقق نسب توطين مرتفعة، مما يشجع المزيد من الشركات على تبني توظيف السعوديين.</p>	<p>5. ارتفاع تكاليف التوظيف والتدريب: توظيف السعوديين قد يتطلب تكاليف أعلى مقارنة بالعمالة الوافدة، سواء من حيث الرواتب أو برامج التدريب والتأهيل.</p>
<p>6. تعزيز التنقل الجغرافي: تقديم حوافز مالية أو سكنية للسعوديين المستعدين للعمل في مناطق بعيدة عن سكنهم الأصلي، مما يساهم في توزيع القوى العاملة بشكل أكثر توازناً.</p>	<p>6. محدودية التنقل الجغرافي: بعض السعوديين قد يترددون في الانتقال إلى مناطق بعيدة عن سكنهم للعمل، مما يقلل من فرص التوظيف في مناطق معينة.</p>
<p>7. مكافحة التستر التجاري: تشديد الرقابة وتطبيق عقوبات صارمة على ممارسات التستر التجاري، لضمان توفير فرص عمل حقيقية للمواطنين.</p>	<p>7. التستر التجاري: وجود ممارسات التستر التجاري يعزز من فرص العمالة الأجنبية غير النظامية، مما يقلل من فرص السعوديين في الحصول على وظائف مناسبة.</p>
<p>8. إنشاء هيئة عليا للقوى العاملة: تأسيس هيئة مركزية تتولى رسم السياسات وتنظيم سوق العمل، مما يضمن تنسيق الجهود وتوحيد التشريعات المتعلقة بالتوظيف والتوطين.</p>	<p>8. مواءمة الإجراءات الإدارية والتنظيمية: قد تواجه بعض المؤسسات فرصاً للتطوير في مواءمة عملياتها مع السياسات الحكومية المتعلقة بالتوطين، نتيجة لوجود بعض التحديات الإدارية والتنظيمية القائمة.</p>
<p>9. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: إنشاء شراكات استراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص لتحديد احتياجات السوق وتطوير حلول مشتركة للتحديات القائمة.</p>	

شركة الإتمام
الاستشارية



المراجع



إخلاء مسؤولية

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات المتوفرة في وقت النشر، وقد تم بذل الجهد لضمان دقة المعلومات وصحتها. إلا أن شركة الإتمام الاستشارية لا تتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو نقص في المعلومات أو أي نتائج تنشأ عن استخدام هذا التقرير.

جميع العلامات التجارية وأسماء الشركات أو المنتجات التي تم ذكرها في هذا التقرير تم استخدامها لأغراض توضيحية فقط. وتعتبر ملكاً لأصحابها الأصليين. يتم الاحتفاظ بجميع الحقوق لأصحابها.

جميع الحقوق محفوظة لشركة الإتمام الاستشارية © 2025